الأنباء
الاثنين 8 سبتمبر 2014

«الوطني للاستثمار»: نظرة مستقبلية إيجابية لأسواق المنطقة على المدى الطويل

قال تقرير الوطني للاستثمار الشهري لحركة الأسواق العالمية: ان أداء الأسواق العالمية تباين في شهر أغسطس الماضي، فحين تفاعلت معظم الأسواق العالمية بشكل إيجابي مع تحسن البيانات من أسواق الولايات المتحدة الأميركية، كان أداء الأسواق الأوروبية ثابتا على خلفية استمرار مخاوف الانكماش الاقتصادي، والأحداث الجارية في أوكرانيا، في الوقت نفسه، سجلت أسواق المنطقة الأداء الأقوى مجددا هذا الشهر بعد الانتعاش القوي الذي شهدته في شهر يوليو.

وذكر التقرير ان الأسواق الأميركية ارتفعت بنسبة 4٪ في شهر أغسطس على خلفية بعض النتائج الاقتصادية الإيجابية. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة ارتفاعا طفيفا في الربع الثاني من 4,0٪ إلى 4,2٪ على أساس سنوي. في الوقت نفسه، قام الكونغرس الأميركي بتقليص عجز موازنته المتوقع للعقد القادم بنحو 400 مليار دولار أميركي. وقد جعل تعافي الاقتصاد بعد الأزمة عملية تصحيح التوقعات ممكنة.

في حين ارتفع مؤشر ثقة المستهلك في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوى لها منذ شهر أكتوبر عام 2007 ليقفز إلى 92,4 في شهر أغسطس بعد أن بلغ 90,3 في شهر يوليو، في حين ارتفع مؤشر مديري المشتريات للتصنيع حسب ما ذكرت شركة ماركت Markit إلى 58,0 في شهر أغسطس بعد أن بلغ 55,8 في شهر يوليو، وهو أعلى مستوى له في أكثر من ثلاث سنوات، ومع استمرار ثبات التعافي في الولايات المتحدة، يتجه انتباه الأسواق الآن إلى التوقعات حول توقيت رفع أسعار الفائدة.

وأشار التقرير الى ان الأسواق الأوروبية ارتفعت بنسبة ضئيلة بلغت 0,4٪ في شهر أغسطس مع استمرار الأزمة في أوكرانيا في التأثير على الاتجاه العام. في الوقت نفسه، استمرت المخاوف من الانكماش الاقتصادي بعد أن أشارت بيانات التضخم الأولية في انخفاض الى أدنى مستوى على مدى خمس سنوات وصل إلى 0,4٪ على أساس سنوي في شهر يوليو. كما تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو إلى 0,7٪ على أساس سنوي في الربع الثاني بعد أن بلغ 0,9٪ في الربع الأول، حيث شهدت كل من ألمانيا وفرنسا تباطؤا أسوأ بكثير من المتوقع، وتراجعت إيطاليا إلى مرحلة الركود مرة أخرى. وقد رفعت سلسلة النتائج السلبية هذه فرص تقديم المزيد من سياسات التحفيز في الاجتماع المرتقب للبنك المركزي الأوروبي. وفي هذا الصدد، أشار ماريو دراغي رئيس البنك المركزي الأوروبي إلى امكانية إصدار سياسات تحفيز نقدي جديدة لكبح ضغوط الانكماش وتعزيز النمو. كما ذكر الأخير أهمية الانفاق الحكومي الذي يمكن أيضا أن يدعم تعافي الاقتصاد، منتقدا فاعلية التقشف.

واستمرت أسواق المنطقة في الأداء القوي الذي حققته في شهر يوليو. فقد ارتفعت أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وأسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 6,8٪ و6,6٪ على التوالي. وقاد السوق السعودي والسوق المصري ذلك الارتفاع. فقد استمر السوق السعودي في انتعاشه مدفوعا بأخبار فتح المجال امام الاستثمار النقدي المباشر للمستثمرين الأجانب، في حين عزز أداء السوق المصري تحسن الاتجاه العام الذي يكتنف التعافي الاقتصادي في مصر بفضل الإعلان عن خطط توسيع قناة السويس.

وذكر التقرير ان الأسواق الناشئة وأسواق البرازيل وروسيا والهند والصين BRIC ارتفعت بنسبة 2,3٪ و3,2٪ على التوالي مدفوعة بالتعافي الداعم في الولايات المتحدة. في الوقت نفسه، تحاول المؤسسات المالية الصينية تغطية نفسها ضد أي ارتفاعات في القروض المتعثرة التي قد تنتج عن تباطؤ الاقتصاد المحلي وذلك بإصدار أدوات دين مطابقة لنظام بازل 3. وفي هذا الصدد، أصدرت المؤسسات المالية الأربع الأكبر في الصين والمملوكة للدولة رأسمال وديون بقيمة 73 مليار دولار، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 300 مليار دولار في السنة القادمة.

وانخفضت الأسواق الآسيوية بنسبة 0,6٪ في شهر أغسطس مدفوعة بتوقع زيادة مبكرة في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. في الوقت نفسه، جاءت الأرقام متباينة في اليابان. فمن ناحية، انخفض التضخم إلى 3,4٪ على أساس سنوي في شهر يوليو، بعد أن كان يبلغ 3,6٪ على أساس سنوي في شهر يونيو، وهو دون هدف البنك المركزي بنسبة 2٪ بعد احتساب الأثر التضخمي لارتفاع الضريبة في شهر أبريل. ومن ناحية أخرى، حققت مبيعات التجزئة نموا أكثر من المتوقع في شهر يوليو بنسبة 0,5٪ على أساس سنوي، مقارنة بانكماش بلغت نسبته 0,6٪ في الشهر الماضي، في حين ارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع إلى 52,4 في شهر أغسطس بعد أن كان يبلغ 50,5 على خلفية أوامر المشتريات الأعلى الجديدة.

وبالنظر إلى المستقبل، تظل نظرتنا المستقبلية إيجابية بالنسبة لأسواق المنطقة على المدى الطويل، وبرأينا أن الأرباح الجيدة للشركات والنشاط الاقتصادي القوي مدعوما بارتفاع أسعار النفط، والطلب المحلي القوي، والإنفاق الحكومي على البنية التحتية، والنمو في الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص كل ذلك سوف يعزز الاتجاه العام لأسواق الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي دول مجلس التعاون الخليجي، كما أنه سيدعم اتجاه الأسواق نحو الارتفاع.

«المركزي الأوروبي» يفاجئ الأسواق ويخفض سعر الفائدة القياسي لتحفيز النمو الاقتصادي

«الوطني»: كيف يحافظ الدولار على الصمود في الأوقات الصعبة؟

قال تقرير بنك الكويت الوطني ان الدولار الأميركي أظهر مرونة كبيرة وقدرة على الصمود في الأوقات الصعبة، فقد استطاع تحقيق مكاسب كبيرة خلال الأسبوعين الماضيين على حساب العملات الرئيسية الأخرى مدعوما ببيانات قوية للاقتصاد الأميركي، في وقت كان فيه لتصاعد للمخاطر الجيوسياسية أثر سلبي بالغ على العملات الرئيسية الأخرى.

فقد ألقت الأوضاع الاقتصادية المتفاقمة نتيجة تطورات الأزمة الأوكرانية بضغوطاتها على اقتصاديات دول اليورو، ودفعت البنك المركزي الأوروبي لمفاجأة الأسواق حين قرر تخفيض سعر الفائدة إلى 0,5٪ وهو مستوى قياسي جديد للعملة الأوروبية، الأمر الذي أدى لحدوث تغيرات دراماتيكية في أسواق العملات والسندات.

وأوضح التقرير ان اليورو بدأ الأسبوع عند مستوى 1,3132 مقابل الدولار واستمر عند هذا المستوى بينما كانت الأسواق تترقب إعلانا من البنك المركزي الأوروبي، لكنه سجل تراجعا طفيفا مع تصاعد التوتر السياسي بعد تقديم اقتراح جديد لفرض عقوبات جديدة ضد روسيا، ليصل إلى 1,3110، إلى أن العملة الأوروبية عوضت خسائرها وارتفعت إلى 1,3160 بعد أن توصل الرئيس الروسي فلاديمير بوتن والرئيس الأوكراني، بيترو بوروشنكو على خطوات باتجاه وقف إطلاق النار في المناطق الشرقية في أوكرانيا، إلا ان اليورو تعرض لانتكاسة شديدة بعد قيام البنك المركزي الأوروبي بتخفيض سعر الفائدة لحقته موجة هائلة من عمليات بيع لليورو في غمرة تسابق المستثمرين لشراء الدولار طلبا للسلامة، وترجم انهيار اليورو بمكاسب كبيرة للعملة الأميركية مقابل جميع العملات الرئيسية، وواصل اليورو تراجعه أثناء المؤتمر الصحافي لأن السوق لم تستوعب بسهولة البيان الذي أصدره رئيس البنك المركزي، واخترق حاجز الـ 1,3000 وهو أدنى مستوى له منذ سنة، ليصل إلى 1,2920 مقابل الدولار، وهو أدنى مستوياته خلال الأسبوع قبل أن يستعيد بعض خسائره ويقف عند مستوى 1,2956 خلال الأسبوع.

أما الجنيه الاسترليني فقد بدأ الأسبوع عند مستوى 1,6598 دولار ثم سجل ارتفاعا بسيطا ليصل إلى 1,6644 دولار، وهو أعلى مستوياته خلال الأسبوع، قبل أن يفقد مكاسبه عندما أظهرت البيانات المعلنة أن الإنتاج الصناعي تراجع بنسبة فاقت التوقعات، الأمر الذي أثار مخاوف السوق من استمرار هشاشة وضع الاقتصاد البريطاني، لينخفض إلى 1,6450، واستمر تراجعه ليصل إلى 1,6283 مقابل الدولار بعد قرار البنك المركزي الأوروبي تخفيض سعر الفائدة القياسي، نتيجة محافظة العملة الأميركية على قوة دفعها وأيضا على خلفية البيانات الاقتصادية المختلطة لأداء اقتصاد المملكة المتحدة، وكلها عوامل أججت مشاعر عدم اليقين في الأسواق. وقد أقفل الجنيه على سعر 1,6326 في نهاية الأسبوع.

وأما الين الياباني، فبعد أن بدأ الأسبوع عند مستوى 104,09 مقابل الدولار، تراجع خلال الأسبوع أمام العملة الأميركية القوية، وواصل تراجعه في غمرة تكهنات بأن يقوم رئيس الوزراء الياباني، شينزو آبي بتعيين أحد حلفائه على رأس الوزارة المسؤولة عن إصلاح صندوق الاستثمار الحكومي الخاص بالتقاعد، وهو أكبر صندوق تقاعد في العالم تبلغ قيمته حوالي 1,2 تريليون دولار. وقد لامس سعر الين مستوى 105,71 وهو أدنى مستوى للعملة اليابانية منذ شهر أكتوبر 2008 بينما واصل الدولار تحقيق مكاسب كبيرة على حساب جميع العملات الرئيسية، بيد أن الين الياباني استعاد بعض خسائره وأقفل على سعر 105,07 في نهاية الأسبوع.

الأوضاع الاقتصادية المتفاقمة من تطورات الأزمة الأوكرانية تلقي بضغوطاتها على اقتصاديات دول اليورو

صناعة الخدمات

وأوضح التقرير ان صناعة الخدمات في الولايات المتحدة سجلت مكاسب فاقت التوقعات السابقة خلال شهر يوليو، حيث سجلت أعلى معدلات نموها منذ تسع سنوات، حيث ارتفع المؤشر غير الصناعي لمعهد إدارة التوريد إلى 59,6 نقطة، وهو أعلى مستوياته منذ شهر أغسطس 2005، مقارنة بتوقعات بأن يرتفع هذا المؤشر إلى 57,3 نقطة، وهذا الأداء يفوق بطبيعة الحال الرقم الذي سجله الشهر الماضي، وهو 56,0 نقطة.

ويدل هذا الارتفاع على أن الاقتصاد الأميركي ينمو بمعدلات متسارعة فقد شهدت قطاعات التجزئة والبناء نموا كبيرا وخلقت فرص عمل جديدة للأميركيين، وهو ما يدل على أن بالإمكان توقع معدلات نمو أعلى خلال النصف الثاني من السنة.

وذكر التقرير ان البنك المركزي الأوروبي، قام وبشكل غير متوقع، بتخفيض سعر الفائدة القياسي لتحفيز النمو الاقتصادي في منطقة اليورو وتخفيف الضغوط التضخمية، حيث اتخذ المجلس الحاكم للبنك المركزي الأوروبي الذي يضم 24 عضوا بتخفيض سعر الفائدة القياسي بعشر نقاط أساس، ليصبح 0,05٪، علما ان سعر الفائدة على الودائع يبلغ الآن – 0,2٪ وسعر الفائدة على تسهيلات الإقراض الهامشي تبلغ 0,3٪، وجاء هذا التخفيض بعد ثلاثة أشهر من قيام البنك المركزي الأوروبي بإطلاق أكبر حزمة إجراءات تحفيزية تاريخه.

ونتيجة لخطة رئيس البنك، ماريو دراغي لشراء السندات المضمونة بالأصول وسندات الدين المغطاة انخفض اليورو إلى دون مستوى 1,30 مقابل الدولار للمرة الأولى منذ شهر يوليو 2013، بعد الإعلان عن تفاقم التوقعات بشأن التضخم وأعلن دراغي أن «البنك سيشتري محفظة متنوعة من السندات البسيطة التركيب والتي تتسم بالشفافية». وأضاف ان البنك قد أخذ بعين الاعتبار التوقعات بشأن التضخم وتباطؤ عجلة النمو في الفترة الأخيرة وأنه أخذ أيضا بعين الاعتبار التوقعات السلبية بشأن المخاطر وأن هناك بيانات تفيد بأن العودة للنمو من جديد ليست وشيكة في مختلف أنحاء منطقة اليورو، وأن هناك غيابا للثقة وأن معظم البيانات التي وردت للبنك في شهر أغسطس تدل على أن عجلة النمو آخذة في التباطؤ.

وتجدر الإشارة إلى أن التغييرات التي أجراها البنك المركزي الأوروبي جاءت على أساس بيانات دلت على أن الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو لم يسجل أي نمو خلال الربع الثاني من السنة، وأن الدول الـ 3 الكبرى في المنطقة لم تحقق أي نمو خلال الفترة المذكورة.

تقلص العجز في ميزان التجارة الأميركي

أوضح التقرير ان العجز في ميزان التجارة الأميركي تقلص بـ 0,6٪ ليبلغ 40,5 مليار دولار، وهو أدنى مستوياته منذ 6 أشهر بينما كان المحللون يتوقعون تقلص العجز إلى 42,5 مليار دولار نتيجة لارتفاع الصادرات إلى مستويات قياسية، فقد ارتفعت الصادرات الأميركية إلى المملكة المتحدة والبرازيل والمكسيك، وساعد ذلك تراجع المشتريات من دول الاتحاد الأوروبي، وتجدر الإشارة إلى أن تقلص العجز التجاري يعتبر بداية جيدة للربع الثالث من السنة.

وأشار التقرير الى ان عدد الأميركيين الذين تقدموا بمطالبات بالتعويض عن البطالة سجل نسبة ضئيلة الأسبوع الماضي، حيث ان تحسن الأوضاع الاقتصادية اصبح يشجع مؤسسات الأعمال على موظفيهم لتلبية طلب المستهلكين، وقد ارتفعت مطالبات البطالة بـ 4,000 مطالبة، حيث بلغ عددها 302,000 مطالبة مقارنة بالتوقعات بأن يبلغ عددها 300,000 مطالبة، وتجدر الإشارة إلى مجموع عدد الأميركيين المسجلين في نظام التعويضات العمالية انخفض بذلك إلى أدنى مستوياته منذ 7 سنوات.

وعينت الشركات الأميركية في شهر أغسطس عددا أقل من الموظفين مما كان متوقعا، الأمر الذي يدل على أن الاندفاعة الأخيرة لسوق العمل ربما تكون قد بدأت تتباطأ، وارتفع عدد العاملين في القطاعات غير الزراعية بـ 204,000 شخص، وهو رقم يقل عما كان متوقعا وأدنى مما كان عليه في الأشهر السابقة والتي وصلت على 212,000 موظف، وأيضا أقل من التوقعات بأن يبلغ 218,000 موظف، علما ان هذا معدل قطاع الزراعة والقطاع الحكومي.

«الكويتية الصينية»: الثقة ببيئة الأعمال في دول الخليج الأعلى عالميا

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية إن سرعة توسع أنشطه الأعمال والثقة في بيئة الأعمال في الخليج هي الأسرع في العالم، وذلك حسب مؤشر مديري المشتريات عن مزود المعلومات المالية العالمية «ماركيت». وذكر التقرير ان المؤشر يعتمد على إجابات مديري المشتريات الشهرية عن بيئة الأعمال في مختلف القطاعات، وجاء في المؤشر أن أنشطة الأعمال العالمية واصلت التوسع بسرعة جيدة خلال شهر أغسطس، حيث كانت القراءة أعلى من مستوى 50 نقطة أي ان أغلب مديري المشتريات قد أجابوا بأن بيئة الأعمال أفضل. وبين أن التطلعات على الاقتصاد العالمي هي أفضل اليوم مما كانت عليه في ثلاث سنوات، باستثناء بريطانيا، ويظهر مؤشر مديري المشتريات أن بيئة الأعمال هي الأفضل في السعودية حيث حاز المؤشر الخاص بالقطاعات الخاصة غير النفطية أعلى درجة له في 37 شهرا وبلغ 59,4 نقطة في شهر أغسطس، والدولة الخليجية الثانية الوحيدة التي تم تقييمها في المؤشر هي الإمارات العربية المتحدة التي تفوق قطاعها الخاص غير النفطي على باقي دول العالم بحصوله على 58,4 نقطة في شهر أغسطس، وهو ثاني أعلى مؤشر تم تسجيله. وفي السعودية، أخذت بيئة الأعمال تكتسب زخما في الأشهر القليلة الأخيرة نتيجة للنمو القوي الذي شهده قطاع الاستهلاك، إذ كان مستوى السحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي هو الأعلى حتى يومه. وكانت الزيادة في مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في السعودية هي الزيادة الثالثة على التوالي للمؤشر. وبحسب استطلاع مديري المشتريات، لم تكن الزيادة في مؤشر القطاع الخاص غير النفطي مدفوعة بتحسن حالة الاستهلاك المحلي وحسب، بل أيضا مدفوعة بحجم الطلب الخارجي، إذ ارتفعت المبيعات المصدرة بأسرع وتيرة لها في الأشهر الستة الأخيرة.

التسهيلات للتمويل العقاري
شركة التسهيلات للتمويل العقاري
Real Estate Facilities Company

دعوة
لعقد اجتماع الجمعية العمومية العادية

يتشرف مجلس إدارة شركة التسهيلات للتمويل العقاري ش.م.ك.م بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر عقده يوم الثلاثاء الموافق 23 سبتمبر 2014 ، وذلك في تمام الساعة العاشرة صباحاً بقاعة الاجتماعات (ب) في مبنى وزارة التجارة والصناعة – مجمع الوزارات – الدور الأول ، وذلك للنظر في الأمور المدرجة على جدول الأعمال الآتي:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2014 والمصادقة عليه.
2. تلاوة بيان الجزاءات (المالية والغير مالية) التي تم توقيعها على الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2014. (لا يوجد)
3. سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2014 السادة / طلال المزيني ديلويت وتوش (الوزان وشركاه) والمصادقة عليه.
4. مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2014 والمصادقة عليها.
5. الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين المسجلين بتاريخ إنعقاد الجمعية بواقع 6% (6 فلوس لكل سهم) مبلغ 1,500,000 د.ك عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2014.
6. الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.
7. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع مكافأت لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2014 مبلغ 23,000 د.ك.
8. إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2014.
9. إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة الثالثة 2014-2017.
10. تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2015 على أن يكونوا من ضمن مراقبي الحسابات المسجلين لدى الهيئة وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين في حضور الجمعية العمومية العادية مراجعة مقر الشركة في : شرق - شارع عبدالله الأحمد – مبنى شركة التسهيلات التجارية – الدور 3 لاستلام بطاقة الحضور وذلك اعتبارا من يوم الأحد الموافق 14سبتمبر 2014.

للاستفسار تلفون : 22474200 – داخلي : 500

شركة التسهيلات للتمويل العقاري

الصناعية للصخور والإسمنت
INDUSTRIAL QUARRY AND CEMENT

دعوة
لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

يتشرف مجلس ادارة **الشركة الصناعية للصخور والإسمنت (ش.م.ك) مقفلة** بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية الذي سيعقد يوم **الاثنين** الموافق 2014/09/22 في تمام الساعه 10:30 صباحاً، وذلك في قاعة الاجتماعات الرئيسية في شركة الداو للمشاريع البيئية على العنوان التالي : **الشرق شارع الشهداء - برج كيبكو - دور 48 .**

وذلك للنظر في جدول الاعمال التالي:

جدول اعمال الجمعية العامه العادية :

- مناقشة استبدال مراقب الحسابات الحالي للشركة الصناعية للصخور والاسمنت السادة/ديلويت وتوش الفهد والوزان وشركاهم واعتماد تعيين السادة/ Rödl الشرق الأوسط برقان - محاسبون عالميون كمراقب حسابات جديد للشركة الصناعية للصخور والإسمنت عن الفترات المالية المنتهية في :

- 2012/03/31
- 2013/03/31
- 2014/03/31

وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مجلس الإدارة